تاريخ الاستلام: 2023/11/15م تاريخ القبول: 2023/11/30م تاريخ النشر: 2023/12/15م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن أقسام الفلسفة بجامعة الزاوية
العدد الرابع عشر – السنة الخامسة – ديسمبر/ 2023م

حقوق الإنسان في ظل العولمة

أ. صالح محمد صالح الحراري
قسم العلوم السياسية – كلية كلية العلوم السياسية وعلوم الاقتصاد– جامعة الزاوية
الزاوية – ليبيا
EMAIL: s.khalleefah@zu.edu.ly

ملخَّص البحث:

يتلخَّص هذا البحث حول دراسة تاريخية لبداية تكوين المجتمع الإنساني والقواعد الطبيعية والتاريخ الاجتماعي للإنسان، الذي نقله من الحالة الفردية إلى الحالة الاجتماعية، فالمتغيرات الطبيعية التي حصلت على الوجود الاجتماعي للإنسان كانت أقوى من إرادته في المحافظة على وجوده الفردي المستقل عن الآخر، بما جعله غير قادر أنْ يحيا فردًا وحيدًا.

حيث أصبح مصير الفرد مرتبطًا بمصير الآخر، ثم تكوَّن ما يسمَّى بالميثاق الاجتماعي حيث تحوَّلت العلاقة بين القانون وحقوق الإنسان إلى عقد متفق عليه لحماية حقوق الإنسان، إلى وسيلة مقيِّدة للحرية، ممَّا ترتب عليه التزام قانوني دولي يمكنه التمييز بين عدَّة أجيال. يهدف هذا البحث إلى توضيح عدَّة موضوعات من أهمها، الأول: يمثِّل الحقوق المدنية والسياسية، وهي وليدة الفكر الليبرالي الغربي، والثاني: يمثِّل الحقوق الاقتصادية التي أتى بها الفكر الماركسي، والثالث: الحقوق الجماعية التي دافعت عنها دول العالم الثالث، أو النامي فترة الحرب الباردة (1945–1990) وتحوَّلت مشكلة حقوق الإنسان على المستوى الدولي إلى مشكلة الكيل بمكيالين، بمعنى انعدام مصداقية الخطاب السياسي في مجال حقوق الإنسان وتهدُّم الضمانات الدولية بشأن احترامها، وقد تم تسييس موضوع حقوق الإنسان على مستوى الخطاب السياسي الدولي، وفي المحافل الدولية والمنظَّمات الرسمية وغير الرسمية، والمتعلِّقة بحقوق الإنسان ودخول العولمة بكل إيجابياتها وسلبياتها

على موضوع حقوق الإنسان، ومحاولة دمج مجمعات العالم في إطار موحَّد على الرغم من خلافها واختلافاتها، وبخاصة من الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعدم وجود مفاهيم ومدلولات متفق عليها حول حقوق الإنسان في ظل العولمة.

اتبع الباحث في هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي. توصَّل إلى نتائج من أهمها أنَّ التعامل مع القضايا الدولية المعاصرة التي من بينها حقوق الإنسان، يستلزم تضافر الجهود للمجتمع الدولي، نتيجة التداخل والتنوُّع والتعقيد، فحل المشكلات الدولية المعاصرة سيعود بالفائدة على جميع أطراف النظام الدولي، وعدم حلها سيؤثر على جميع أطراف النظام الدولي وليست على دولة واحدة.

كلمات مفتاحية: العولمة، حقوق الإنسان، الحقوق الطبيعية والسياسية، القانون الدولي، الديمقراطية، الاتفاقيات والمعاهدات.

Human rights in the context of globalization

Saleh Mohammed Saleh Al-Harari

Department of Political Science - Faculty of Political Science and Economic Sciences - Zawia University

Azzawia -Libya
EMAIL: s.khalleefah@zu.edu.ly

ABSTRACT

This research is summed up around a historical study of the beginning of the formation of human society، the natural rules، and the social history of man that transferred him from the individual state to the social state. The natural variables that occurred in the social existence of man were stronger than his will to maintain his individual existence independent of others، which made him unable to He lives alone.

Where the fate of the individual became linked to the fate of others، then the so-called Social Charter was formed، where the relationship between the law and human rights turned into an agreed upon contract to protect human rights into a means restricting freedom، which resulted in an international legal obligation that can

distinguish between several generations. This research aims to clarify several topics، the most important of which are: The first: represents civil and political rights، which are the product of Western liberal thought، the second: represents the economic rights brought about by Marxist thought، and the third: the collective rights that were defended by third or developing world countries during the Cold War (1945). - 1990) The problem of human rights at the international level turned into a problem of double standards، meaning the lack of credibility of political discourse in the field of human rights and the collapse of international guarantees regarding their respect.

The issue of human rights has been politicized at the level of international political discourse and in international forums، official and informal organizations، related to human rights and the entry of globalization with all its positives and negatives on the issue of human rights and the attempt to integrate the complexes of the world into a unified framework despite their disagreements and differences، especially from the political، economic، social and cultural aspects. And the lack of agreed upon concepts and meanings about human rights in light of globalization.

In this topic، the researcher followed the descriptive analytical approach. He reached conclusions، the most important of which is that dealing with contemporary international issues، including human rights، requires the concerted efforts of the international community as a result of overlap، diversity، and complexity. Solving contemporary international problems will benefit all parties to the international system، and not resolving them will affect all parties to the international system and not the state. one.

Keywords: Globalization، human rights، natural and political rights، international law، democracy، and conventions and treaties.

مقدمة:

دأب الإنسان منذ القدم وحتى عصرنا الحالي على السعي لتأكيد حقوقه الأساسية وضمان حريته الشخصية في إطار نضالي عبر الحضارات الإنسانية القديمة والوسيطة والحديثة، حيث لم نصل إلى ما وصلنا إليه من إعلانات واتفاقيات ومواثيق دولية معترف بها من كافة دول العالم المتمدن، وأصبحت معظم المبادئ التي تنادي بها تزدان بها الدساتير الوطنية في الدول النامية والمتقدِّمة على السواء، وقد أسهمت الديانات السماوية وآراء

الفلاسفة ودعوات المصلحين على تأصيلها وبيان أبعادها و منطلقاتها حتى بلغت اليوم شأنًا عظيمًا ما كانت لتبلغه لولا الحرص والإصرار والتأكيد المتنامي على إبرازها، والتعريف بها على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وإيجاد آليات علمية وعملية لتحويلها من التنظير للواقع، ولا تزال الجهود تبذل سعيًا لبلوغ الغايات والأهداف السامية، التي تحرص عليها الإنسانية ولو بشكل مرحلي ومتدرِّج، فالأطر التشريعية لهذه الحقوق موجودة ومعتمدة، وتتزايد يومًا بعد يوم، المهم إدخالها حيز التنفيذ وتجسيدها على أرض الواقع المعاش، وبخاصة في عصر العولمة التي أحدثت تقاربًا كبيرًا بين مختلف الرؤى والأفكار والفلسفات، وتسعى لفرض رؤيا إنسانية راقية تؤكد على مضامين حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الدعوة لتطبيق الديمقراطية، وتأكيد المشاركة الإيجابية في الحكم والتنمية داخل كافة المجتمعات الإنسانية المتحضِّرة.

أهمية البحث:

يعد البحث من البحوث الوصفية والتحليلية التي ينصبُّ اهتمامها على ما يتمتع به الإنسان من حقوق في ظل العولمة، وفي إطار تجسيد وتعزيز الحريات العامة، وذلك من أجل خلق الإنسان النموذجي الحر السعيد، وإنهاء العلاقات الظالمة على مختلف المستويات والأصعدة، وممَّا يزيد الأهمية ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في مختلف مناطق العالم، سواء على الصعيد أو الإقليمي، وكذلك محاولة دمج المجتمعات البشرية خاصة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في إطار موحَّد على الرغم من وجود خصوصيات لهذه المجتمعات البشرية، لا يمكن أنْ تتطابق أو تتجانس مع بعضها، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه من هذا الجانب، فهو تجميع إجباري لهذه المجتمعات البشرية، ولم يراع خصوصياتها في تحقيق الوحدة الوطنية والتجانس.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- التعرُّف على مفاهيم ومدلولات حقوق الإنسان في ظل العولمة عبر مراحل تطور المجتمعات البشرية.
- توضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان في ظل العولمة.

- الوقوف على أهمية حقوق الإنسان في تعزيز الحرية.
- معرفة الآثار المترتبة على انتهاكات حقوق الإنسان في ظل العولمة.
- توضيح الأسباب التي تدعو إلى انتهاكات حقوق الإنسان في ظل العولمة.

مشكلة البحث:

تشكِّل مشكلة حقوق الإنسان هاجسًا أو ضرورة تشغل بال الدول والشعوب في مختلف مناطق العالم وهي إحدى الأزمات التي تعاني منها دول وشعوب العالم، وتتمحور مشكلة البحث حول تعدد المفاهيم والمدلولات، وعدم إيجاد مفهوم موحَّد لهذه المشكلة في ظل العولمة بمعنى عدم وجود مفاهيم ومدلولات متفق عليها حول حقوق الإنسان في ظل العولمة.

فروض البحث:

ينطلق الباحث من الآتي:

هل حقوق الإنسان مسألة قانونية أو مطلقة؟

ما القوانين الوضعية التي تحد من حقوق الإنسان وحريته؟

هل تعزيز الحرية يعد بعدًا حقيقيًا لحقوق الإنسان في ظل العولمة؟

هل العقوبات بجميع أنواعها إقرارًا لحقوق الإنسان أم انتهاكًا له؟

المفاهيم والمصطلحات:

هناك مفاهيم ومصطلحات عدَّة حول حقوق الإنسان، وقد اختلف البُحاث والفلاسفة والمهتمون بالسياسة والعلاقات الدولية، فمنهم من تناول الموضوع بطرق عديدة ومن زوايا مختلفة، ومنهم من تناوله بطرق شاملة، وعلى الرغم من تعدُّد الأنظمة وتنوعها وانعكاساتها على الفرض والجماعة إلا أنَّ حقوق الإنسان هي واحدة.

العولمة: هي مفهوم متعدِّد ومتنوِّع ويأتي ضمن سياسة الهيمنة والتوسُّع من قبل الدول الكبرى، وتعني التكامل المتزايد للاقتصادات حول العالم بما في ذلك حركة المنتجات والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود وتعنى أيضاً بالعملية التي تقوم من خلالها المؤسسات، فالعولمة عملية اقتصادية في المقام الأول ثم سياسية واجتماعية وثقافية، فهي بهذا تعني بجعل الشيء عالمي أو دولي في الانتشار وفي مداه أو تطبيقه.

حقوق الإنسان: هي حقوق متأصلة في جميع البشر مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. فهي حقوق على قدم المساواة وبدون تمييز وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة.

الديمقراطية: تعني حكم الشعب أو الناس أو الجماهير، بمعنى هناك ديمقراطية مباشرة وغير مباشرة، فالمباشرة تعني مشاركة الشعب في صنع القرار مهما كان نوعه، أمَّا غير المباشرة فتعني الحكم النيابي بمعنى هناك من ينوب عن الشعب في صنع القرار (الحكم النيابي).

الحقوق السياسية: هي سلطة تقرِّرها فروع القانون العام لشخص باعتباره منتمي إلى وطن معين (مواطن) والتي يستطيع بواسطتها أنْ يباشر أعمالًا معينة، يشترك بها في إدارة شؤون المجتمع: مثل حق الانتخاب وحق الترشيح، وحق تولي الوظائف العامة، وهذه الحقوق تقابلها واجبات، وهي حق الدولة على المواطن، الخدمة الوطنية والدفاع والحماية، والهدف من الحقوق السياسية هو حماية المصلحة، أو المصالح السياسية للدولة، لذلك لا يعترف بها للأجانب؛ لأنَّ الأجنبي لو اخترق مصالح الدولة فأنَّه قد يسرِّب بعض المعلومات لدولته، وهذا يشكِّل خطرًا على أمن الدولة.

الحقوق الطبيعية: هي تلك الحقوق للأفراد التي لا تقوم على الوجود القانوني أو السياسي والأعراف، فهي عالمية وغير قابلة للتصرُّف، لا يمكن إلغاؤها أو ضبطها من قبل القوانين البشرية، فهي تعني حق حرية الفرد والتملُّك، والحرية الفكرية والدينية، وحرية المساواة، والعدل وهي الحقوق التي لا يمنحها المجتمع للأفراد بل يقرُّها و يعترف بها.

منهج البحث:

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام المنهج الاستقرائي التاريخي.

تقسيمات البحث:

سنتناول في هذه الدراسة تحديد مصطلح العولمة، وإبراز سماتها الرئيسية وبيان تأثيراتها المختلفة، وعلى وجه الخصوص في ميدان حقوق الإنسان، حيث تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور وهي كالآتي:

المحور الأول: النشأة والتطور:

إنَّ جذور هذه المسألة من ناحية تاريخ التفكير الاجتماعي ترجع إلى بداية تكوين المجتمع الإنساني... وهنا يتبادر إلى الذهن التساؤل الذي مفاده: ما الذي دفع الإنسان إلى الاجتماع لكي يضع قيودًا على حقوقه الطبيعية؟ القواعد الطبيعية والتاريخ الاجتماعي للإنسان تفيد أنَّ الإنسان في بدايته كان يعيش فردًا وحيدًا معتمداً على قواه الخاصة في درء الشر، وفي إشباع حاجاته، وفي عمل كل شيء، ولكن يبدو أنَّ التغيرات الطبيعية التي حصلت على الوجود الاجتماعي للإنسان كانت أقوى من إرادته في المحافظة على وجوده الفردي المستقل عن الآخر، بما جعله غير قادر على أنْ يعيش وحيدًا، فالإنسان بحكم تكوينه الاجتماعي يحتاج إلى الآخر لكي يشبع هذه الحاجة، ويحتاج إلى الاستقرار النفسي والاطمئنان، فإذا لم يحقِّق هذه الحاجة، فكيانه في تناقص. لذلك سعى الإنسان الفرد إلى تكوين الاجتماع الإنساني، وهذا التحوُّل فرض عليه العيش في إطار ما يسمَّى بالعقد الاجتماعي، والأساس فيه أنَّه عرفي وليس رسميًا، فهو مختلف عن الدستور، ولذلك فهذا الاجتماع أو الجماعة التي كوَّنها الفرد، ودخل معها في ميثاق حتى لو كان خياليًا، هو الذي أفضي إلى تقزيم حقوق الإنسان، وفرض عليه مسئوليات أفضت من حقوقه المطلقة، وهذا ما أسمِّيه المطلق والمقيد بمعنى أصبحت حقوق الإنسان تتحوَّل من دائرة المطلق إلى دائرة التقييد، وهي قضية جوهرية في تاريخ التفكير الاجتماعي بالنسبة لحقوق الإنسان، فالتغير الوجودي للكيان الإنساني اجتماعيًا نجم عنه اختفاء قاعدة (المطلق) بعد الاجتماع، ليس من حقه أنْ يتصرَّف بالمطلق لأنَّه صار له شريكًا بالاجتماع. وأصبح مصير الفرد مرتبطًا بمصير الطرف الآخر.(1)

فالتشريع في المرحلة الطبيعية كميثاق اجتماعي يختلف عن الدستور المعاصر؛ لأنَّ الميثاق كان يشترك فيه الجميع، حيث يتنازل كل فرد بمحض إرادته عن جزء من حريته، لكي يصل المجتمع إلى قاعدة التوازن، والتوافق بعيدًا عن الإجبار التنظيمي المفروض على الناس، فالمجتمع لا يكون مستقرًا إلا في إطار التوازن. فالعرف أقوى من الدستور، وأكثر مكانة واحترامًا من قبل أفراد المجتمع، وأكثر أحقية في إحقاق حقوق الإنسان الفرد. والسؤال الأساسي الذي طرح في البداية مفاده، ما حقوق الإنسان التي تمثل مجالاً للجدل؟، وقضية غاية في الأهمية في مجتمعنا المعاصر لاسيما أنَّ هذه الحقوق أصبحت

مقيَّدة بقوانين وضع بنودها، ونصوصها أفراد على قدر من المسئولية السياسية، والنفوذ والقوة والمكانة، وهي المؤثرة، فوضعوها بما لا يتناقض ومصالحهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهي من العقل البشرى، وتستمد منطلقاتها من أهواء الأفراد وغريزة حب البقاء والاستمرار، والرغبة في كبح الأطراف الأخرى المعارضة لذوى السلطان، فالقوانين أصبحت كافلة لحقوق أصحاب السلطة للتصرُّف بالمطلق، وتحوَّلت بذلك من صيغة عقد متفق عليه لحماية حقوق الإنسان إلى وسيلة مقيَّدة للحرية.(2)

كل المجتمعات اليوم تدعي أنَّها ديمقراطية وأنَّها تمنح أفرادها حق ممارسة السلطة والتعبير، وهنا نحتاج دون الخوض في التفاصيل إلى معيار كيفية ممارسة السلطة، وحلَّت هذه المسألة عبر مراحل متعدِّدة من تاريخ الاجتماع الإنساني، وكل مجتمع اتخذ نموذجًا يراه مناسبًا لتحقيق مبدأ حق الفرد في حياة سعيدة متوازنة، والمسألة تحتاج إلى نقاش للكيفية التي تتحقَّق بها الحياة السعيدة المتوازنة بكل المقاييس، وهذا مرتبط بإشباع الحاجات وأساليبها. حق المركوب، وحق الاختيار لأي شيء حتى اختيار شريك الحياة ينبغي ألا يكون مفروضًا على الفرد ذكرًا كان أو أنثى في إطار قبلي أو عشائري، حق الرفض على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فلكل منا كيانه وشخصيته وإرادته، فإذا قبلنا أنْ يسلب منا حق الرفض نصبح عندئذ مجرَّد دواب مسلوبة الإرادة، ولا تستحق الحياة، ولذلك فالإنسان له أنْ يرفض أي شيء لا يناسبه، فهذا جزء من حقه الطبيعي.(3)

الحق الآخر حق الاختلاط والعبادة والسفر حق طبيعي، فمن حق الإنسان اختيار الأفراد الذين تربطه بهم صداقات، أو تربطه بهم علاقات اجتماعية، أو السفر إلى المجتمع الذي يرى أنَّه مناسب له وينسجم معه، ووضعه الاقتصادي يتفق مع إمكاناته المادية أيضًا الأهم هو حق تقرير المصير الذي أصبح مهدَّدًا، ونحن الآن نعيش في تيار الاندماج الدولي، أصبح هذا الحق ينتهك بفعل قوى تدَّعي أنَّها تدافع عن حقوق الإنسان وتحميها، فالشعوب تنتهك حرياتها وأعراضها من قوى تدعي أنَّها حامية الحريات من المفترض أنْ تحمي حقوق الإنسان، فما يحدث في العراق الآن من قبل القوى الكبرى التي تتهم الدول الأخرى بأنَّها لم تمنح شعوبها حقوقهم المدنية، ومع ذلك فهذه القوى تتجاوز كل المعايير الدولية، وتمارس أقسى أنواع الاحتقار والاستلاب والانتهاك لحريات الشعوب المستضعفة، فأمريكا. تداهم حريات الشعوب بقوتها العسكرية وعنفوانها، تتبجَّح برؤية استخفاف فتدعو إلى

حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير، ولكن من خلال منظورها ومفهومها الخاص بوصفها قوة عظمى فمحاولات الاغتصاب والاحتلال والتدمير الذي يتم في فلسطين، والدعم اللامحدود للعدو الصهيوني الإسرائيلي عبر مراحل الاحتلال، وآخرها ما يجري الآن في غزة والضفة الغربية من قتل للأطفال والشيوخ وتدمير للبنية التحتية على مرأى ومسمع من العالم، كلها انتهاكات لحقوق الإنسان، بل أصبح الإنسان الذي يحارب أو يقاوم من أجل حريته، وتقرير مصيره واستقلاله، تراه القوى الكبرى ممارسًا للإرهاب، ووصف الدفاع المشروع عن العرض والأرض بالإرهاب.

وكما ظهرت في أوروبا تعني أنَّ الإنسان له حقوق لمجرَّد كونه إنسانًا وبغض النظر عن آيَّة صفة أخرى كالوضع الاقتصادي أو الاجتماعي...الخ. وقد جاءت في أوربا للفصل بين الدين والدولة باعتبارها هذه الحقوق طبيعية مصدرها القانون الطبيعي، وبالتالي فهي فكرة علمانية تقوم على تنحية الدين جانبًا فيبدأ الإنسان حياته بناءً على تنظيم أو عقد اجتماعي دون أي اتصال بالسماء لتنظيم هذه العلاقة.(4)

وبالتالي كان لفكرة الحقوق الطبيعية التي أنتجت مفهوم حقوق الإنسان خصوصية المرحلة التي نشأت فيها وخصوصية البيئة الأوروبية. كما كان لها أيضًا خصوصية التطبيق في هذا الإطار، فلم يكن بوسع الأوروبيين ثقافة وسياسة واجتماعًا أنْ ينظروا إلى الناس بشكل عام على أنَّهم في نفس المستوى، ولهم نفس الحقوق. فمع أنَّهم ينادون بحقوق طبيعية إلا أنَّها عندما تتعلَّق بالآخر تنقلب وتتغير، ففكرة حقوق الإنسان كانت مزدهرة في أوروبا، وفي نفس الوقت كان القتل والاستبعاد على أشده في أمريكا وآسيا وأفريقيا، ويمارس على نطاق واسع ضد المواطنين الأصليين لهذه البلدان.

ومن حيث حقوق الإنسان كالتزام قانوني دولي يمكننا التمييز بين ثلاثة أجيال من الحقوق:

الأول: الحقوق المدنية والسياسية وليدة الفكر الليبرالي الغربي.

الثاني: الحقوق الاقتصادية التي أتى بها الفكر الماركسي.

الثالث: الحقوق الجماعية التي دافعت عنها دول العالم الثالث فترة الحرب الباردة.

إنَّ المشكلة الرئيسية بالنسبة لموضوع حقوق الإنسان على المستوى الدولي فمشكلة الكيل بمكيالين تعدم مصداقية الخطاب السياسي في مجال حقوق الإنسان، وتهدم الضمانات

الدولية بشأن احترامها.(5) وهذه المسألة تطرح إشكالية تسييس حقوق الإنسان على مستوى الخطاب السياسي الدولي واستغلالها لتحقيق أهداف سياسية في الوقت الذي لا تزال فيه مسألة احترام حقوق الإنسان تحتاج إلى ضمانات قانونية واضحة وذات مصداقية التي من ضمنتها المحكمة الجنائية الدولية، وسنجد أنَّ الطابع السياسي واضح جدًا وسياسة الكيل بمكيالين تمارس بشكل كبير، وغيرها في المحافل الدولية والمنظمات الرسمية وغير الرسمية والمتعلِّقة بحقوق الإنسان.

المحور الثاني: العولمة. المفهوم والسمات العامة والآثار:

حظيت العولمة منذ فترة باهتمام الباحثين والدارسين في ندواتهم ومؤتمراتهم وكتاباتهم بالدراسة والبحث المعمَّق من مختلف جوانبها بـ أبعادها وتجلياتها السياسية والاقتصادية –والاجتماعية والثقافية والإعلامية والعسكرية والأمنية... الخ.

ومن خلال ذلك برزت العديد من التعريفات والمفاهيم التي لا تدخل تحت حصر يكفي أنْ نشير إلى بعضها لأغراض البحث بما يعرف بها، ويبرز سماتها وملامحها العامة ويحدِّد تأثيراتها المختلفة في كافة جوانب الحياة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فالعولمة تعني"مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تمتد بتفاعلاتها وأبعادها وتأثيراتها لتشمل بدرجات متفاوتة وأشكال متعدِّدة مختلف دول العالم ومناطقه، حيث لا توجد دولة في الوقت الراهن تستطيع أنْ تعزل نفسها عن مجريات وتيارات العولمة، وبهذا المعنى فالعولمة تعبِّر عن مرحلة تاريخية في تطوير العالم جوهرها تحقيق المزيد من الترابط والتفاعل والتأثير المتبادل بين مناطقه المختلفة".(6)

كما تعني "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات".(7) ، وتعرف منظمة التجارة العالمية العولمة بأنَّها "الانفتاح الأريحي السمح ويعني الاتصال الإنساني في أرقى صوره، ويعني وجود آلية لتحقيق العدالة والرخاء والمنافسة الاقتصادية الشريفة عبر الأسواق العالمية".(8)، ولذلك فالعولمة تتضمَّن عنصرين نطاق جغرافي وشكل، أو إطار أو منهج معيَّن، ومن الطبيعي أنْ يتأثر النطاق الجغرافي بأفكار ومذاهب وأطر

ومناهج مركز القيادة السياسية والعسكرية والاقتصادية لذلك النطاق. فالعولمة مرحلة تاريخية وحضارية تتسم بما يلي:

1. أنَّ شيئًا ما جديداً في هذه الخطة، ولا بد لنا من إدراك هذا الجديد على حقيقته.
2. أنَّ ما لا نعرفه عنها اليوم أكثر بكثير ممَّا نعرفه.
3. أنَّ العولمة مليئة بالتغيرات. بل هي خطة متغيرة وغير ثابتة، وبالتالي فهي في حالة سيولة، وهذه تتطلَّب جهدًا فكريًا مضاعفًا لفهمها.
4. العولمة مليئة بالفرص والمخاطر الكثيرة حيث أنَّها تأتي بفرص استثمارية ومعرفية هائلة، وتأتي بمخاطر سياسية وثقافية كبرى، ووصف العولمة كونها فرصًا دون مخاطر خطأ أو أنَّها مخاطر دون الفرص أيضًا خطأ.(9)

ومن هذا المنطلق فالعولمة هي عملية تحوُّل وتغيير كبرى لها إيجابياتها وسلبياتها والنجاح الحقيقي لأيَّة دولة أو مجموعة من الدول، يتمثل في حدود قدرتها على تعظيم إيجابيات العولمة وتقليص سلبياتها، وهذه مسألة وثيقة الارتباط بطبيعة قدرات الدول التي تؤهلها للتعامل مع ظواهر العولمة من ناحية، كما أنَّها مرتبطة بطبيعة الاستراتيجيات والسياسات التي تتبنَّاها بالخصوص سواء على المستوى الفردي أو الجماعي من ناحية أخرى.(10)

أمَّا عن آثار العولمة وتجلياتها فقد تعدَّدت الآراء حولها، حيث يؤكد البعض أنَّ العولمة ضرورية للتقدُّم البشري لتحقيق أكبر استفادة ممكنة في إطار من التعاون بين مختلف شعوبه لما تحققه من خير للمجتمع الإنساني.

وعلى النقيض من ذلك نجد الرأي المعارض لها يبرز سلبياتها، وما تحمله من مشاكل وتحديات أمام العالم الثالث، وبخاصة العالم الإسلامي، ومن ثم ضرورة الاستعداد لها بمختلف التدابير لمواجهتها – ويمكننا أنْ نوضِّح هنا باختصار – الاختلاف بين – هذين التيارين عند تعرضهما للأوجه المختلفة للعولمة، وعلى رأسها الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي.(11)

أولاً: على المستوى السياسي :

إنَّ أنصار العولمة يرون أنَّ تطبيقها أو إيمان كل الدول بها سيعني حتمًا سيادة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحريته، وكذلك يساعد على حل المشكلات التي تواجه

العالم كله مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتلوث البيئي وإحلال السلام العالمي. لكن الرأي المعارض يفنّد هذه الآراء والتوقُّعات مرتكزًا إلى الواقع الحالي، والذي يشهد لحد ما بسيادة العولمة بدرجة أو بأخرى، فعالم اليوم يضج من المشكلات والحروب والأزمات، سواء على المستوى الدولي، أو على المستوى المحلي لكل دولة.(12)

ثانياً: على المستوى الاقتصادي:

يبشِّر أنصار العولمة بالتقدُّم والرخاء والازدهار، الذي ينتظر الدول التي تؤمن بها، وتنفِّذ الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تتفق معها، وأولى خطوات العولمة من الناحية الاقتصادية هو الانفتاح على الأسواق العالمية، وإزالة كافة الحواجز التي تعيق حركة انتقال الموارد الاقتصادية من دولة أخرى، كذلك تتطلَّب العولمة العمل بكل الوسائل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتسهيل انتقال رأس المال الوطني إلى الخارج. ولكن الرأي المعارض يرى أنَّ كل ما سبق مجرَّد أوهام، تحاول بها الدول المتقدِّمة أنْ تخدع الدول النامية بتطبيق الأساليب التي من شأنها أنْ تحقِّق لها مزيدًا من الثروة والهيمنة والسيطرة.

ثالثاً: على المستوى الثقافي:

فالعولمة تبشر هنا بعالم واحد، تحمل مفاهيم وقيم واحدة من شأنها القضاء على مشكلة التمايز الثقافي والحضاري بين الأمم المختلفة، وهذا لن يتحقَّق إلا من خلال ثورة الاتصالات والتي ينتج عنها أنْ تصبح سماء العالم مفتوحةً لا يحددها عائق، ولا تمنعها حدود ثقافية، فهذه الثورة لا تعترف بحواجز اختلاف اللغة والثقافة والقيم التي تسود كل مجتمع، وإنَّما الأصل هو ثقافة واحدة في عالم واحد، ولعل تطبيق أو امتداد العولمة حتى تصل إلى الثقافة يعد من أهم نقاط الارتكاز التي يستند عليها الرأي المعارض لها، فالقول بسيادة ثقافة واحدة من خلال ثورة الاتصالات لن يعني شيئًا سوى سيادة وهيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على العالم كله. فالولايات المتحدة تتحكَّم وحدها في نحو 68% من المادة الإعلامية في مستوى العالم كله، ولا أحد يستطيع أنْ يفكر بحجم تلك المادة الإعلامية على السيطرة في العالم كله، ولقد عبَّر نيكسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عن ذلك بقوله: "أنَّه يتعين على الولايات المتحدة استغلال تلك الهيمنة الإعلامية في تكوين نموذج أمريكي يسود العالم كله".(13)

لقد شهدت حقوق الإنسان تطورًا واضحًا من خلال مرورها بثلاثة أجيال متعاقبة من حقوق الإنسان وهي:(14)

1- الجيل الأول لحقوق الإنسان:

وهو الجيل الذي شهد الإعلان القانوني للحقوق ممثلًا في الحقوق الفردية، سواء كانت الحقوق المدنية أو السياسية وتشمل:

أ- الحق في حماية السلامة الشخصية من التعذيب، أو توقيع العقوبات القاسية، وغير الآدمية والمهينة للكرامة وخطر الرق والسخرة.

ب- الحق في الحرية بما في ذلك حق التنقُّل واللجوء.(15)

ج- الحق في العدل بما في ذلك حق التقاضي وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة.

د- الحق في حماية الحياة الأسرية والخاصة كحق الزواج وحق الأطفال وحق حماية الحياة الخاصة، والشرف والسمعة وحق المسكن والمراسلات.

هـ - الحق في حماية النشاط الفكري، ويشمل الحرية الفكرية وحرية الديانة وحرية الرأي والتعبير.(16)

و- الحق في حماية النشاط السياسي والنقابي، ويشمل حرية المشاركة في الحياة السياسية وتكوين النقابات المهنية.

ز- الحق في حماية النشاط الاقتصادي، ويقصد به الحق في حماية الملكية الخاصة.

2- الجيل الثاني لحقوق الإنسان:

وهو الجيل الذي اهتم بالحقوق الجماعية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والفكري وتتمثل في:

أ- الحق في العمل وممارسته في ظروف عادلة وملائمة.

ب الحقوق النقابية وهي الحق في الانضمام إلى عضوية النقاباتـ وتكوين اتحادات عمالية وحق القيام بالإضرابات.

ج- الحق في الضمان الاجتماعي.

د- الحق في الرعاية للأسرة الأمومة والطفولة.

هـ- الحق في التعليم.

ز- الحقوق الفكرية بما فيها المشاركة في الحياة الثقافية والاتصال والإعلام، وحماية حقوق المبدعين والمؤلفين.(17)

3- الجيل الثالث لحقوق الإنسان:

وهو الجيل المعاصر الذي شهد عصر ميلاد يقظة الشعوب وثورتها على ظلم الحكام واستبدادهم وطغيانهم.

كما يرى آخرون أنَّ حقوق الإنسان تأثرت في مسيرتها التاريخية بجملة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية، والتيارات الفكرية والأحداث السياسية، تلخَّصت في المراحل التالية-:(18)

1- المرحلة الأولى: مرحلة الأعراف، وهي المرحلة التي سبقت تدوين العادات والتقاليد، وكان فيها الحق للأقوى وكانت غالبية الحقوق سائبةً أو غير معروفة.

2- المرحلة الثانية مرحلة القوانين المكتوبة التي دوّنت فيها الأعراف والعادات، وصيغت في إحكام إلزامية مثل قانون حمورابي، وقوانين صولون الإغريقي.

3- المرحلة الثالثة مرحلة الشرائع السماوية، والتي صاغت مجموعة من القوانين والتعاليم المبنية على قيم روحية وأخلاقية سامية، دعت إلى حرية العقيدة، وأقرَّت بعزة الكرامة الإنسانية.

4- المرحلة الرابعة مرحلة الدساتير، والتي من خلالها تحقَّقت بعض المكاسب عن طريق الحد من سلطة القرار المطلقة (الملك) وإخضاع الحاكم لسلطة القانون، وإلزامه باحترام الحرية الشخصية للأفراد، وعدم إنزال أيَّة عقوبة بهم قبل إحالتهم إلى القضاء، كما هو الحال في الوثيقة العظمى التي أُجبر ملك بريطانيا على توقيعها عام 1215م، ودستور الثورة البلشفية 1917م.

5- المرحلة الخامسة وهي مرحلة الإعلانات والاتفاقيات الدولية، التي ارتفعت فيها الحريات والحقوق إلى مرتبة أسمى بفضل جهود منظَّمة الأمم المتحدة في هذا المجال، والذي نتج عنه صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، واتفاقيتي الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966م.(19)

التأصيل النظري لحقوق الإنسان:

1. المفهوم الليبرالي لحقوق الإنسان:

انطلق المفهوم الليبرالي لحقوق الإنسان اعتمادًا على مبدئيين أساسيين هما:

أ- أنَّ الدولة خلقت من أجل الفرد، وليس الفرد من أجل الدولة.

ب- أنْ تترك الدولة للفرد الحرية في النمو الكامل لكافة قدراته، وأنْ تمنع الدولة من اتخاذ أيَّة إجراءات من شأنها عرقلة الفرد في ممارسة حقوقه، وقد ساد هذا التيار الفكري استنادًا إلى مفهوم (حالة الطبيعة)، و(العقد الاجتماعي) الذي اتخذ أساسًا لظاهرة التشارك السياسي الذي ظهر رغم وجود الحكم الملكي المطلق آنذاك، والذي يقول بأنَّ الإنسان يحكم إنسانيته يحوز مجموعة النصوص الوضعية التي لا داعي لوجودها أصلًا رغم وجودها بالقانون الروماني ولم تخلو منها أفكار لوكا، وجان جاك روسو.(20)

2. المفهوم الماركسي لحقوق الإنسان:

يأتي المفهوم الماركسي كنقيض للمفهوم الليبرالي حيث يرى أنَّ الحرية تشكِّل قيمة يتعين الفوز بها، ولا يمكن الحصول عليها إلا بوجود مجتمع لا طبقي متحرِّر من الاستلاب اللصيق بالتملُّك الخاص لوسائل الإنتاج في ظل الدولة الماركسية، التي تعطي مضمونًا للحرية تحت تصرُّف الكافة، والذي أكَّد على أنَّ الفوز بالحرية يمر بمراحل ثلاث مهمة وهي:

أ- مرحلة دكتاتورية البروليتاريا، وهي مرحلة أولى تتسم بكونها مرحلة النضال من أجل إقامة الاشتراكية، ولا مجال فيها للتشدُّق بحقوق الإنسان، واتخاذها وسيلة للحد من العمل الثوري، ذلك أنَّ هذه الحقوق هي امتيازات في حقيقتها.

امتيازات للطبقة المطلوب الإطاحة بها، وقد عكس هذا الرأي إعلان حقوق الشعب العامل المستغل الصادر غداة الثورة البلشفية عام 1918م، الذي أشار إلى ضرورة سحق الشعب دون هوادة أو شفقة للمستغلين.(21)

ب- مرحلة الدولة الاشتراكية التي يسجل فيها الانتقال من الدولة الاشتراكية للعمال والفلاحين إلى الدولة الاشتراكية لكل الشعب، حيث يتم بناء الاشتراكية وتحقيق المجتمع اللاطبقي، ويمكن للدولة الاشتراكية أنْ تعترف بحقوق المواطنين عامة.

ج- مرحلة الشيوعية وهي المرحلة التي يتم بلوغها حين يتحقَّق التقدُّم التقني والتصنيع، وإيجاد وفرة تسمح بإشباع حاجات كل الأفراد.(22)

أسباب الاهتمام بالحقوق والحريات:

مواثيق حقوق الإنسان السابقة:

ضمن المحاولات الإنسانية المتعدِّدة في مجال حقوق الإنسان، صدر عدد من المواثيق المليئة بالمبادئ القانونية الإنسانية منها ما يلي:

1- الميثاق الدولي حول منع جريمة إبادة الشعوب ومعاقبة مرتكبيها1948م.

2- اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص، واستغلال الغير بالدعارة 1949م.

3- الميثاق الدولي للحقوق السياسية للمرأة 1953م.

4- إعلان حقوق الطفل1959م.

5- الميثاق الدولي حول تصفية كافة أشكال التمييز العنصري1965م.

6- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م.

7- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية1968م.

8- إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرُّض للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، أو المهينة للكرامة.

9- مدوَّنة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين1979.

10- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان1948م.

المحور الثالث: حقوق الإنسان والعولمة:

إنَّ التحوُّل الذي يجري حاليًا في المجتمعات يتماشى مع انسحاب مبرمج من بعض المجالات المتصلة بالتخطيط والإنتاج والإصلاح الاجتماعي، بهدف بعث وتشجيع استراتيجيات النمو الاقتصادي القائم على دعم القطاع الخاص، كل ذلك أسهم في تقويض شرعية الدول التي أحدقت بها الأزمات المالية، وبالتالي كانت هناك تجلِّيات سلبية اتجاه حقوق الإنسان.(23)، ولذلك فمحاولات التسييس المتنامي لعمليات العولمة خاصة ما يتعلق منها بكيفية تدبير الأزمة في البلاد النامية التي يجري فيها تكييف بنيوي إلى إعادة صياغة دور الدولة، وتحقيق مستلزمات الانتعاش الاقتصادي للقطاع الخاص الذي يتطلَّب نوعًا من

الاندماج مع أسواق عالمية وعلاقات جديدة مع شركات متعددة الجنسية، وكان لذلك تأثيراته على النطاق المحلي من حيث تكوين علاقات اقتصادية واجتماعية تتوافق مع القواعد الدولية الخاصة بالإنتاجية، وعائدات رأس المال والمنافسة التي تؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان، التي تم مراعاتها لعهد طويل كالتوظيف وقواعد الأمن الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة...الخ، ناهيك عن تهميش واستبعاد بعض الفئات الاجتماعية كالنساء والشيوخ والأطفال والمعوقين، كل ذلك أوجد تحريفًا في الأهداف والتوجُّهات التي تقوم عليها مبادئ حقوق الإنسان، كما يتوفر ما يدل على السعي إلى تجزئتها والعمل على التخلِّي عنها تدريجيًا لصالح ما أتت به العولمة من انفتاح وتقنية ووعود زائفة.(24)

ونتيجة للتقدُّم التكنولوجي والعلمي يمكن إيجاد جيل جديد من حقوق الإنسان، يؤكد على مزيد من الاعتراف بها في سياق العولمة، ويعمل على دعمها بمجموعة من القواعد والتنظيمات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني لضمان العمل بها، وتطبيقها والعمل على تطويرها لا الحد منها، ويمكن إجمال السمات والملامح العامة التي برزت خلال هذه الفترة في البنود التالية:(25)

1- تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان.
2- عالمية حقوق الإنسان.
3- تعزيز ودعم الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان.
4- خلق وعي جماهيري بحقوق الإنسان.
5- ارتباط حقوق الإنسان بالديمقراطية.
6- المساءلة حول حقوق الإنسان مستقبل حقوق الإنسان في الألفية القادمة.

أولًا: تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان:

إنَّ الإنسانية عبر تاريخها الطويل تؤكد على رعاية الحقوق الطبيعية للإنسان تجاوبًا مع تقدم الإنسان ومعتقداته الدينية والأخلاقية والفلسفية، وضرورات الحفاظ على كرامة الإنسان، وقد تزايد هذا الاهتمام نتيجة الانتهاكات والاعتداءات المستمرة التي تحدث إبان الحروب والثورات والانقلابات التي أصبحت تجتاح العالم من حين إلى آخر، مخلِّفة وراءها العديد من الضحايا والمقهورين، ناهيك عن العسف والجور والإقصاء والتهميش، كل ذلك جعل العالم يفكر في إيجاد سياقات عالمية ومبادئ عامة في صورة إعلانات واتفاقيات

ومواثيق دولية في إطار الأمم المتحدة، تصادق عليها الدول الأعضاء، وتشكِّل لها الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذها وحصر الانتهاكات التي تحدث، والعمل على كشفها للرأي العام العالمي، وظل الاهتمام يتزايد يومًا بعد يوم لتأكيد الحقوق للجميع، وأنَّ هذه الحقوق غير قابلة للتجزئة، كما ينبغي أنْ يتم التعامل معها على قدم المساواة دون تفريق على أسس كون دولة واقعة في الشمال أو في الجنوب، أو أنَّها دولة متقدِّمة أو دولة نامية.(26)

ثانيًا: عالمية حقوق الإنسان:

على الرغم من تشكيك بعض الدول الأسيوية والإسلامية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تجسِّد تطلُّعات الإنسانية إلى تحديد حقوق الإنسان الأساسية، التي ينبغي أنْ تحظى بالحماية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، فذلك لم يؤثر في عالمية حقوق الإنسان وتدويلها من حيث:

1- مشاركة كافة دول العالم المتمدن في صياغتها والاعتراف بها في المحافل الدولية، وإيجاد العديد من الآليات الدولية للتعريف بها، وحث الدول على التصديق عليها، وخلق رأي عام عالمي وإقليمي ومحلي بها.

2- التزايد المستمر لعدد الدول التي صادقت على معظم الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية المتعلِّقة بحقوق الإنسان.

3- بروز اتفاقيات وصكوك ومؤسسات إقليمية، تتبنَّى المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وتعمل على إيجاد آليات عمل مشترك فيما بينها.

4- سعي معظم دول العالم إلى إدراج أهم المبادئ العالمية في دساتيرها الوطنية لتوفير الحماية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

5- بروز العديد من التنظيمات غير الحكومية والشبابية والمسائية والعمالية والشعبية التي تحقق لديها الوعي الكامل بحقوق الإنسان، وأصبح لديها قناعة بأنَّها ما لم تأخذ جانب المبادرة والضغط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فإنَّ شيئًا من هذه المبادئ والحقوق لن يتجسَّد على أرض الواقع، ويبقى مجرَّد شعارات ومبادئ يتشدَّق بها الزعماء والحكومات للتعبير عن ديمقراطية نظمهم وعدالة مجتمعاتهم زيفًا وخديعة، واستعمال الإنسان لتبرير انتهاكاتهم السياسية وفشلهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.(27)

ثالثًا: تعزيز ودعم الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان:

إنَّ المتتبع للإعلانات والمواثيق والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، يجدها رغم الكثير من الإحباطات والانتقادات التي توجَّه إليها قد حقَّقت تصورًا عالميًا للحقوق، أدَّى إلى تحديد أبرزها وانبعاث آليات دولية للسهر على وضعها موضع التنفيذ، والإبلاغ عن أي انتهاكات لها أو عدوان عليها، وتكليف لجان وفرق للتحقيق في هذه الممارسات تكشف للرأي العام العالمي سواء في إطار التجمع الأممي، أو على مستوى شعوب العالم ومنظماته وهيئاته الرسمية والشعبية، كما تعزَّزت هذه الجهود بتبنِّي الدول لهذه المبادئ والنص عليها في دساتيرها الوطنية مع استحداث لجان لحقوق الإنسان وآليات قضائية للنظر في أي تجاوزات، كما أنَّ هناك تجمُّعات إقليمية على المستوى القاري في أمريكا وأوروبا، وأفريقيا والعالم العربي في شكل اتفاقيات ومواثيق إقليمية، تدعم ما تقدَّم وتسجل أيضًا تزايد أعداد المنظَّمات الأهلية غير الحكومية التي تمارس على المستوى الوطني والدولي تأثيراتها الإيجابية بما يضمن عدم تجزئة الحقوق أو المساومة عليها، أو الكيل بمكيالين في التعامل الدولي بشأنها بحيث لا تستخدم حقوق الإنسان في تحقيق مآرب الدول الكبرى في الهيمنة والتحكم على الدول النامية التي تحاول أنْ تصدر نماذجها وتطبيقاتها في مجال حقوق الإنسان، ولذا يجري التأكيد باستمرار بأنَّه يجب على المجتمع الدولي أنْ يعامل حقوق الإنسان عالميًا بكيفية عادلة ومتساوية وبنفس الدرجة والمكانة.(28)

رابعاً: خلق وعي جماهيري بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان:

لضمان خلق وعي جماهيري لابد منفهم الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتجاوب معها على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، والتواصل مع كافة الفاعليات التي يجرى تنظيمها، واتخاذ جملة من الإجراءات التي تدعم هذا الاتجاه، وتؤكد على مضامينه يكفي أنْ نشير إلى أهمها:

1- عقد ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش حولها في إطار أممي وإقليمي ووطني للتعريف بالمبادئ والمعايير المعتمدة لحقوق الإنسان وبيان ما تتعرَّض له من انتهاكات وانتكاسات، وما تحقَّق من إنجازات إيجابية ينبغي الإشادة بها في مثل هذه المحافل الدولية، ويجري الاستماع إلى وجهات النظر التي تصدر عن ممثلي الدول والخبراء والمندوبين عن المنظمات غير الحكومية؛ لتتلاقح الأفكار وتتوحَّد الرؤى، ويتوصَّل المجتمعون في مثل هذه

الملتقيات إلى فهم عام مشترك يضمن لها تحقيق الوعي العالمي، الذي سرعان ما يصبح أساسًا للتعامل مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والوطني.

2- إصدار العديد من النشرات والدوريات والكتب التي تتضمَّن المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية والمتابعات التي تجري بشأنها، ويتم ذلك بشكل مستمر يضمن لنا الإلمام بكافة المستجدات والتطورات.

3- دعوة الدول الأعضاء لإدخال هذه الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية في برامج التعليم العام والجامعي والعالي؛ لتنمية الوعي الجماهيري لدى كافة المواطنين من الصغر، ولتكون جزءًا من ثقافتهم وحياتهم ومستقبلهم للتمسُّك بها، والدفاع عنها وتقديسها.

4- التأكيد على قيام الأجهزة الإعلامية بدورها في تنمية الوعي الجماهيري بالإعلان والمبادئ والمعايير المتعلِّقة بحقوق الإنسان بشكل مبسَّط ومتدرَّج ومستمر.

5- التركيز على الجماعات المستهدفة والمعنية بحقوق الإنسان كالشرطة والموظفين المدنيين والإداريين والعاملين بالسجون والنقابات العمالية والجماعات المهنية، والصحافة والمشرِّعين وأعضاء الحكومات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية والقوات المسلحة التي لها نشاط وثيق الصلة بحقوق الإنسان.(29)

خامساً: ارتباط حقوق الإنسان بالديمقراطية.

تنزع كافة المجتمعات المتحضِّرة إلى اعتماد الديمقراطية كأساس لضمان مشاركة كافة المواطنين بما يتوافق مع المبادئ والمعايير التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان، ويمكن أنْ نشير إلى سمات ضرورية للديمقراطية، حتى تكون بالفعل مجسِّدة للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي:

1- إعمال الحق في المشاركة واعتماده كأساس لاختيار حر وديمقراطي.

2- تحديد سياقات علمية وعملية، وإيجاد ضوابط محدَّدة للعمل في إطار الدولة بما يضمن حقوق المواطنين من الانتهاك أو المساس بها، بأية صورة من الصور التزامًا بمبدأ المشروعية واحترامًا لخيارات الأمة في الديمقراطية الحقة.

3- اعتماد دساتير وتشريعات وطنية تجسِّد مضامين الديمقراطية، وتؤكد على حقوق الإنسان مدعومة بنظام قضاء عادل يتمتع باستقلالية كاملة تتيح له فرصة إصدار أحكام جريئة في الممارسات والانتهاكات والتجاوزات التي قد تحصل بما يضمن محاسبة

المخالفين وخلق ردع خاص، وردع عام بما يضمن احترام هذه المبادئ والحقوق وعدم المساس بها.

4- التشجيع على قيام المجتمع المدني الذي يسمح لكافة فئاته وشرائحه الحق في التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات والاتحادات والنقابات والانضمام إليها بكل حرية ومسئولية.

5- بعث وسائل إعلام حرة ومستقلة تسهم بفاعلية في إعمال الحق في التعبير والفكر.

6- تعليم وتدريب الجماهير على أسس ومنطلقات الديمقراطية ابتداءً من البيت والمدرسة والنادي الرياضي والمسجد، والمجتمع المحلي بشكل نظري وتطبيقي وواقعي حتى تكون جزءاً من أدبياتهم وسلوكهم، وبالتالي يعرفون قيمتها فيتولون المحافظة عليها والدفاع عنها.(30)

الخاتمة:

نخلص من خلال ما سبق إلى أنَّ مفهوم حقوق الإنسان أصبح يشغل بال البشرية على اختلاف نظمها وأساليبها وسياساتها وخبراتها الحياتية، وقد شغل مفهوم حقوق الإنسان البشرية أحقابًا طويلةً منذ القدم، فحقوق الإنسان ليست وليدة العصور الحديثة، وإنَّما هي نتاج كفاح البشرية منذ ظهورها على مصرح الحياة إلى يومنا هذا، وإنْ اختلفت مفاهيمها ومشاربها وأهدافها ووسائلها، ومع اختلاف هذه المفاهيم والأهداف والغايات والوسائل اتخذت هذه الحقوق أشكالًا وأنماطًا متغايرة متباينة طبقًا للتطورات التي مرت بها البشرية عبر الزمان والمكان، كما أنَّ مسألة حقوق الإنسان أصبحت تلقى اهتمامًا كبيرًا لضمانها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فمن حيث حقوق الفرد وحرياته الأساسية والعامة، ومن حيث المصادر فهناك ثلاثة أنظمة من المصادر وهي: دينية، وإسهامات فلاسفة ومفكرين وإرهاصات- قيام الثورات الكبرى- والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق والإعلانات الإقليمية والدولية.

كما شهدت حقوق الإنسان أو مرَّت بعدة مراحل مماثلة في ما يسمَّى بالحرب العادلة، أو الحرب المشروعة قبل الحرب العالمية الأولى والثانية، أمَّا في نهاية الحرب العالمية الثانية فقد شهدت قيام منظَّمات إقليمية ودولية متخصِّصة وفرعية، وقد عزَّزت هذه

المنظَّمات الإقليمية والدولية مواثيق حقوق الإنسان، وشهدت هذه المرحلة بعد قيام هذه المنظَّمات (منظَّمة الأمم المتحدة) عدَّة تدخلات من قبل بعض الدول، سواء فردي أو جماعي بل وظّفت هذه المنظَّمات الإقليمية أو الدولية في مصلحة الدول الكبرى سواء في جانب شرعي أو غير شرعي، وقد كان للعولمة أيضًا بكل إيجابياتها وسلبياتها أثرًا واضحًا على حقوق الإنسان، وبخاصة من قبل الدول الكبرى.

النتائج:

كلما تبلور القانون ونقِّحت معالمه، وتحدَّدت مناهجه، ورسخت أهدافه كلما ساعد على الكشف عن حقوق الإنسان وعلى حمايتها والمحافظة عليها، هناك ارتباط وثيق وأزلي بين القانون والحقوق حتى ظهر إلى حيز الوجود ما يطلق عليه الآن (حقوق الإنسان).

تعدد المفاهيم وتنوِّعها وتطورها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتظل هذه الحقوق تعاني الانتهاكات، وبخاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم من تغيرات في المفاهيم.

إنَّ الدساتير والتشريعات الوطنية قد كفلت للفرد والجماعة الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق، كذلك الإقليمية والعالمية.

المصادر الدينية والمصادر الوضعية ومصادر الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق والإعلانات هي الأساس الفكري والنظري لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد والجماعة حق الناس (وأمرهم شورى بينهم).

شمولية وعالمية الإسلام فيما تضمنهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعامة للفرد، والجماعة وذلك من خلال مصادرها النقلية والعقلية وتطبيقها التطبيق الصحيح والسليم.

على الرغم من تطور حقوق الإنسان وتقدُّمها كظاهرة عصرية في إطار العلاقات الدولية بين الشعوب والأمم، إلا أنَّها ظلت محل صراع وتجاذبات بين سياسات الدول الكبرى.

إنَّ مبدأ التدخُّل الخارجي الدولي الإنساني كآلية دولية لحماية وضمان حقوق الإنسان، وبين مشروعيته وإشكالية وجوده في ظل الصراعات وتجاذبات سياسات الدول الكبرى أدى إلى عجزه وضعفه في تحقيق هدفه.

وجود العلاقات الظالمة في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى الانتهاكات، لذلك لابد من الاتفاق على حل القضايا المتعلِّقة بحقوق الإنسان نظرًا لتداخل وتشابك العلاقات الدولية المعاصرة.

إنَّ التعامل مع القضايا الدولية المعاصرة التي من بينها حقوق الإنسان، يستلزم بطبيعة الحال تظافر الجهود للمجتمع الدولي، نتيجة التداخل والتنوُّع والتعقيد.

10- إنَّ حل المشكلات الدولية المعاصرة سيعود بالفائدة على جميع أطراف النظام الدولي، وعدم القدرة على حل هذه القضايا أو المشكلات سيؤثر على جميع الأطراف والنظام الدولي وليست على دولة واحدة.

التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

1- التأكيد على إدراج المبادئ العالمية لحقوق الإنسان في الدساتير والتشريعات الوطنية، والعمل على إيجاد الآليات الحكومية والقضائية والمجتمعية لتطبيقها على أرض الواقع، مع ضرورة وجود رقابة ومتابعة واعية ومسئولة.

2- التجاوب مع الجهود والسياقات الدولية فيما يتصل بمتطلَّبات التطبيق بنزاهة وحيدة على كافة الدول المتقدِّمة والنامية بعيدًا عن المعايير المتعدِّدة والمتلوِّنة وفق المصالح والأهواء للدول الكبرى التي تسعى لاستغلال حقوق الإنسان للهيمنة والتدخُّل، وتحقيق أهداف ومصالح غير مشروعة.

3- ينبغي عدم التسليم المطلق بأنَّ مصدر حقوق الإنسان هي الإعلانات والمواثيق الدولية، بل يحب إبراز مبادئ الإسلام وقواعده الأزلية السمحة، التي تجسَّدت نظريًا وعمليًا في حضارتنا الإسلامية إبان نهضتها منذ أربعة عشر قرنًا بعيدًا عن التنظير، فحق لنا الرجوع إليها واستيفاء الأحكام منها، والعمل بمقتضاها والتعريف بها على المستوى الدولي.

4- ضرورة العمل على خلق ثقافة إنسانية واعية بحقوق الإنسان في المجتمع من خلال برامج تعليمية وتربوية وإعلامية مبسَّطة ومستمرة لإدراك مضامينها وأبعادها، وبالتالي التمسُّك بها والدفاع عنها.

5- إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول مبادئ حقوق الإنسان وتطبيقاتها في مختلف المجتمعات والسعي المستمر لتقييمها وتحديد سلبياتها وايجابياتها من أجل تحسين الأوضاع، والحد من الانتهاكات والسير في تطبيقها وفق استراتيجية واقعية تتجاوب مع التحديات المعاصرة.

هوامش البحث ومصادره:

1ـ موسى الأشخم، حقوق الإنسان والعولمة، مجلة دراسات، السنة السادسة، العدد20، 2005، ص5.

2. المختار إبراهيم، حقوق الإنسان والعولمة، مجلة دراسات السنة السادسة، العدد العشرون، 2005.

3. عبد الله حبيب، عمار،حقوق الإنسان، مجلة دراسات السنة السادسة، عدد20، 2005.

4ـ عمران الصفراني، حقوق الإنسان والعولمة، مجلة دراسات السنة السادسة، عدد 20، 2005.

5ـ عبد الخالق عبد الله، العولمة ومحاولة دمج العالم، مجلة العربي،الكويت، أغسطس 1997م.

حسين توفيق إبراهيم، العولمة وتأصيل العلوم الشرطية في الوطن العربي، قضايا، تساؤلات حول المستقبل، دورية الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلد 8، عدد (1)، ص11.

6ـ حسين توفيق إبراهيم، العولمة وتأصيل العلوم الشرطية في الوطن العربي، قضايا، تساؤلات حول المستقبل، دورية الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلد8، العدد(1)، 1988، ص11.

7ـ عمرو محيي الدين، تعقيب على بحث في مفهوم العولمة للأستاذ (السيد يسين)، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998، ص35.

8. محمد الرميحي، العولمة وفخاخها، مجلة العربي، الكويت، العدد 484، مارس 1999.

9ـ العميد الركن. سعد سراج الدين، العولمة ثمانون تساؤلًا وتعليقًا، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 88، 1999، ص45.

10ـ هالـة مصـطفى، العولمـة دور جديـد للدولـة، مؤسسـة الأهـرام، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد134، أكتوبر 1998، ص44.
11. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980، ص65-66.
12ـ إسـكندر مصـطفى النجـار، مقدمـة للعلاقـات الاقتصـادية الدوليـة، الكويـت، وكالـة المطبوعات، 1980، ص70.
13ـ وليد إبـراهيم، المسلمون فـي مواجهـة العولمـة، بحـث مقدم لحلقـة نقاش حـول العولمـة، عقدت برعاية جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1998/4، ص108.
14. عمار عبد السلام خليل، حقوق الإنسان، مقالة، مجلة الدراسات، 2017، ص20.
15ـ سـاطع الحصـري، آراء وأحاديـث فـي العلـم والأخـلاق والثقافـة، القـاهرة، مطبعـة عمـاد، 1960، ص163.
16ـ عمـار الصـغراني، حقوق الإنسـان، مجلـة الدراسـات، طرابلس، الإصـدار السـادس، عدد (20)، 2005.
17. بونيكامبيل، العولمة ماذا نتوقع منها؟ رسالة اليونسكو، عدد أكتوبر 1998، ص24
18ـ عثمـان محمـد نـاتي، حمايـة حقـوق الإنسـان فـي إطـار الأمـم المتحـدة، القـاهرة، دار النهضة، 1998، ص70
19ـ محمد المجذوب، الإنسان العربي وحقوق الإنسان، ندوة حقوق الإنسان العربي، مجلة الفكر العربي، العدد 65، ص10.
20ـ رامـز عمـار، دور الإعـلام والتعلـيم فـي حمايـة حقـوق الإنسـان، نـدوة حقـوق الإنسـان العربي، مجلة الفكر العربي، العدد 65، ص151.
21. صوفي بسيس، علبة باندورا، رسالة اليونسكو، أكتوبر1998، ص27.
22. الأمم المتحدة، حلقة دراسية عن خبرات البلدان المختلفة في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان، في الفترة من1/20- 1983/6م، جنيف- سويسرا، ص17.
23- Basic Facts About the United Nations 1998p.237.
24. إيمانويل عبادي، علاقات ضعيفة، رسالة اليونسكو، أكتوبر 1998، ص28.

25ـ محمد الحسيني مصيلحي، بحوث ودراسات في حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1998، ص60.
26. اثيرا جانان بارازان، في المراحل المطربة، رسالة اليونسكو، في أكتوبر، 1998، ص30
27ـ. سامي سالم الحاج،المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان، منشورات الجامعة المفتوحة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1995، ص60
28ـ أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشرق الدولية، ط3 ،القاهرة، 2011، ص120.
29. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر، ط 1 ، بنغازي، ليبيا، 1991، ص90.
30ـ محمد عزيز شكر وحسن إبراهيم، قضايا معاصرة سياسية دولية، مقال المطبوعات، الكويت، 1980، ص75.